

نوفمبر 2018

الكويت والصين

مجالات الشراكة تحقيقاً
للتنمية المستدامة

تنويه

تم إعداد هذا التقرير من قبل شركة مارمور مينا إنتلجنس "مارمور" تعاوناً مع الجمعية الاقتصادية الكويتية واستخدامهما كأحد التقارير البحثية للسياسات العامة. تعتبر هذه الوثيقة ومحتوياتها ملكية قانونية للجمعية الاقتصادية الكويتية، وهي سرية ولا يجوز توزيعها أو استنساخها أو نسخها كلياً أو جزئياً، كما لا يجوز الكشف عن أي من محتوياتها دون الحصول على إذن كتابي وصريح مسبق من الجمعية الاقتصادية الكويتية. لا يمثل التقرير المشورة السياسية. ولا تؤيد الجمعية الاقتصادية الكويتية أو تؤكد صحة محتوى هذا التقرير الذي تم إعداده بناء على تعاون مارمور و الجمعية الاقتصادية الكويتية. ولا يأخذ هذا التقرير بالحسبان أية أهداف استثمارية محددة أو مركز مالي معين أو احتياجات بعينها لأي شخص بعينه ممن يتلقون هذا التقرير. لذا يجب على المستخدمين طلب المشورة فيما يتعلق بمدى ملاءمة الإستراتيجية أو المبادئ التوجيهية التي تمت مناقشتها أو التوصية بها في هذا التقرير (إن وجدت) وفهم أن البيانات المتعلقة به قد تكون غير قابلة للتحقق مستقبلاً

وجهات النظر والآراء والنتائج والاستنتاجات أو التوصيات الواردة في هذا التقرير والمواد تمثل الرأي الشخصي للمؤلفين. ولا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية لشركة مارمور أو مديريها أو موظفيها الجمعية الاقتصادية الكويتية

تم الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية الواردة هنا من مصادر نعتقد أنها موثوقة ولكن لم يتم تقديم أي تمثيل أو ضمان، صريحة أو ضمنية، بأن هذه المعلومات والبيانات دقيقة أو كاملة، وبالتالي لا ينبغي الاعتماد عليها. تشكل الآراء والتقييمات والإسقاطات في هذا التقرير الحكم الحالي للمؤلف اعتباراً من تاريخ هذا التقرير. لا تعكس بالضرورة رأي شركة مارمور أو الجمعية الاقتصادية الكويتية وهي عرضة للتغيير دون إشعار. لا تتحمل شركة مارمور أو الجمعية الاقتصادية الكويتية أي التزام بتحديث أو تعديل هذا التقرير أو لإخطار أي قارئ بذلك في حالة ما إذا كانت أي مسألة مذكورة هنا، أو أي رأي أو توقع أو تقدير تم ذكره هنا، تم تغييره أو أصبح غير دقيق في وقت لاحق، أو إذ تم الإشارة إلى أي بحث من طرف ثالث المشار إليها حول هذا الموضوع

قد تسعى شركة مارمور أو الجمعية الاقتصادية الكويتية أو الشركات التابعة لهم أو أي عضو آخر في مجموعتها للقيام بأعمال تجارية، بما في ذلك تقارير بحثية مماثلة، أو صفقات مصرفية استثمارية، أو أي صفقات تجارية أخرى، مع الكيانات أو الأفراد المشمولين بالتقارير. إلا أنه ينبغي أن يكون المستخدم على وعي بأنه قد يكون هناك تعارض في المصالح مع الشركة مما قد يؤثر على موضوعية هذا التقرير. فضلاً عن أن هذا التقرير قد يتضمن عناوين مواقع الكترونية على شبكة الانترنت - باستثناء الإشارة في هذا التقرير إلى الموقع الإلكتروني للجمعية الاقتصادية الكويتية أو لمارمور وشركائه الزميلة - فأن مارمور وشركائه الزميلة غير مسؤولين عن محتويات أية مواقع الكترونية مذكورة في هذا التقرير. كما أن هذه المواقع الإلكترونية بما فيها الموقع الإلكتروني لمارمور مذكورة في هذا التقرير للعلم والاستدلال فقط و لا يمثل جزءاً من هذا التقرير. ولذلك الاستعانة بهذه المواقع الإلكترونية تكون على المسؤولية الخاصة بمتلقي التقرير

لا يتم تقديم أي تعهد أو ضمان، صريح أو ضمني، من شركة مارمور أو الشركات التابعة لها أو أي عضو آخر في مجموعة شركاتها أو مديريها التمثيلية أو مسؤوليها أو موظفيها أو ممثلها فيما يتعلق بدقة المعلومات أو الآراء الواردة في هذا التقرير ولا تتحمل أي مسؤولية عن أي أضرار مباشرة أو غير مباشرة أو عرضية أو خاصة أو تبعية أو ، أي كانت ، ناتجة عن المعلومات أو الآراء المنشورة في هذا التقرير. يوافق مستخدمو هذا التقرير على تعويض شركة مارمور و الجمعية الاقتصادية الكويتية تعويضاً عادلاً ضد أي مطالبات تنشأ عن استخدام هذا التقرير

لمزيد من المعلومات ، يرجى الاتصال بمارمور على البريد الإلكتروني

research@e-marmore.com

Tel: 00965 22248280

أو الجمعية الاقتصادية الكويتية

info@kesoc.org

Tel: 00965 22450353/4

نبذة عن الجمعية الاقتصادية الكويتية

تأسست الجمعية الاقتصادية الكويتية سنة 1970 في دولة الكويت، كإحدى مؤسسات المجتمع المدني لتكون شريكاً فعالاً ومؤثراً في عملية التنمية الاقتصادية، من خلال دعم السياسات الإصلاحية للدولة والارتقاء بتنافسية وشفافية الاقتصاد الكويتي، والمساهمة في توفير الاستشارات والدراسات الاقتصادية والمالية للقطاعين العام والخاص، وتعزيز الوعي الثقافي والاقتصادي والمالي لدى أفراد المجتمع، وتمكين جيل متقدم من المهنيين ورجال الأعمال من تطوير الأداء المهني لبناء مجتمع المعرفة، فضلاً عن التركيز على دور العنصر البشري في تطوير أنشطة مؤسسات المجتمع المدني لاسيما في المجال الاقتصادي والمالي، إضافة إلى مد جسور التواصل مع المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية

نبذة عن مارمور

تقدم شركة مارمور مينا إنتيليجنس حلولاً استشارية بحثية تساعد في الإحاطة بالظروف الراهنة للأسواق، وإبراز فرص النمو، وتقييم العرض والطلب، وتزود صناع القرار بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات عن دراية

ومارمور هي شركة أبحاث تابعة للمركز المالي الكويتي (المركز). ومنذ العام 2006، يقوم المركز للأبحاث بدور رائد في إصدار التقارير البحثية المتكاملة بالبيانات والمعلومات. وواصلت مارمور على المنوال نفسه، مع انتهاج أسلوب تزويد القيادات وصناع السياسات في القطاعات والصناعات المختلفة بالحلول العملية. وتغطي مارمور أكثر من 25 قطاعاً وصناعة وشريحة من شرائح البنى التحتية عبر أكثر من 75 تقرير عن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي والشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتصدر مارمور، بوتيرة أسبوعية، التقارير النوعية والموضوعية عن الاقتصاد والصناعة والسياسات وأسواق المال

للمزيد، يرجى زيارة الموقع www.e-marmore.com

للاستفسار، يرجى التواصل معنا عبر enquiry@e-marmore.com أو هاتف: +965 22248280

فهرس المحتويات

- 05 موجز تنفيذي
- 06 الفصل الأول
العلاقة بين الكويت والصين - معلومات أساسية
- 09 الفصل الثاني
اتفاقيات يوليو 2018 الاستراتيجية التي أبرمت بين الكويت والصين
- 10 الفصل الثالث
إطار أهداف التنوع الاقتصادي لدى دولة الكويت
- 14 الفصل الرابع
الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنوع الاقتصادي
- 19 الفصل الخامس
مزايا تعود بالنفع على دولة الكويت من مفاهيم تجارية استراتيجية مثل مبادرة حزام واحد.. طريق واحد
- 22 الفصل السادس
مقدرات نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات
- 25 الفصل السابع
تهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت للاستفادة من الاتفاقية
- 27 الفصل الثامن
خاتمة
- 28 ملحق

موجز تنفيذي

كانت بداية التبادل التجاري بين الصين والكويت عام 1955، وفي حجم الاستثمارات والتجارة بين البلدين على مر السنين. زارت كبار الشخصيات الكويتية الصين لتعزيز العلاقات الثنائية، وأُبرمت عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتقني، وأخرى للنفط والغاز الطبيعي وحماية البيئة، تحقيقاً للمنفعة المتبادلة. ومنذ ذلك الحين، ازداد إجمالي التجارة بين البلدين من 1.6 مليار دولار في عام 2006 إلى 12.04 مليار دولار في عام 2017. كما قامت صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات كبيرة في الصين. وكانت سياسة الانفتاح التي تبنتها الصين فرصة لتلبية متطلبات الكويت الحالية والمتمثلة في تنوع الاقتصاد. حيث إن ثروة الكويت النفطية وحاجة الصين الكبيرة لمنتجات النفط، إلى جانب آفاق العائدات المرتفعة للاستثمار في الصين، تضع أساساً راسخاً للعلاقة الثنائية بين البلدين. وفي ضوء سلسلة الاتفاقيات الاستراتيجية التي أبرمها البلدان في يوليو 2018، يأتي هذا التقرير البحثي في معرض تقييم مجالات الشراكة بين الكويت والصين وآفاق التنمية الاقتصادية المستدامة

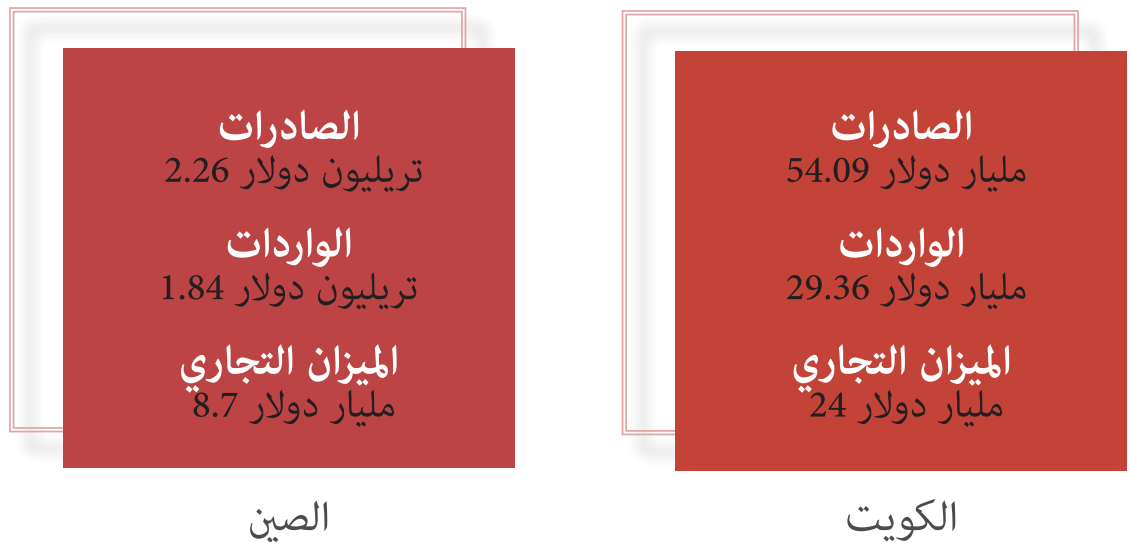
تدرك حكومات دول مجلس التعاون الخليجي أن الاعتماد على الاستثمار في الدول الغربية والنفط ومنتجاته مصدراً للإيرادات قد لا يكون من الركائز التي يمكن الاعتماد عليها على المدى الطويل. وقد أدت هذه القناعة إلى تبني هذه البلدان سياسة "التوجه شرقاً" حتى يتسنى لها تنوع روابطها الاقتصادية والاستفادة من مزايا التعاون مع الاقتصادات الآسيوية الآخذة في النمو، وخاصة الصين. ومن بين الأسباب الرئيسية لهذا التوجه تلك القوة المتنامية للاقتصاد الصيني. فمنذ العام 1980، بلغ متوسط نمو الاقتصاد الصيني حوالي 10 % سنوياً. وازداد تأثير الصين في الاقتصاد العالمي بشكل مطرد خلال العقدين الماضيين. حيث تستحوذ الصين اليوم على ما يقرب من 15 % من مجمل النمو الاقتصادي العالمي، وتعد محرك نمو عالمي لا يستهان به. كما أدى حجم الأنشطة الصناعية الضخم في البلاد إلى تزايد احتياجاتها من الطاقة، ومن ثم اعتمادها في ذلك على دول الخليج



العلاقة بين الكويت والصين - معلومات أساسية

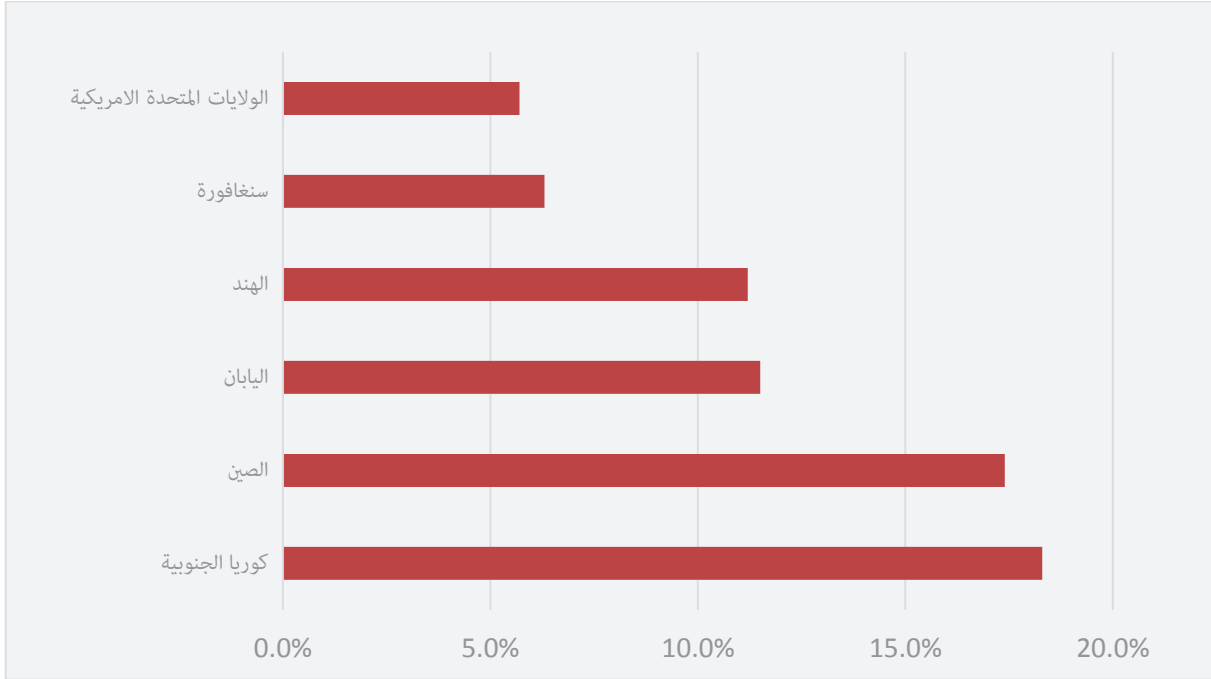
اكتسبت سياسة "التوجه شرقاً"، ومعها الحاجة إلى تنويع الاقتصاد، زخماً لدى دول مجلس التعاون الخليجي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، والتراجع الكبير لأسعار النفط في العام 2014. من هنا كان موضوع آفاق العلاقات الاقتصادية بين الكويت والصين، والتعاون وصولاً إلى منفعة متبادلة، مجال نقاش واسع النطاق

الشكل 1-1: عوامل تجارية رئيسية (2017)



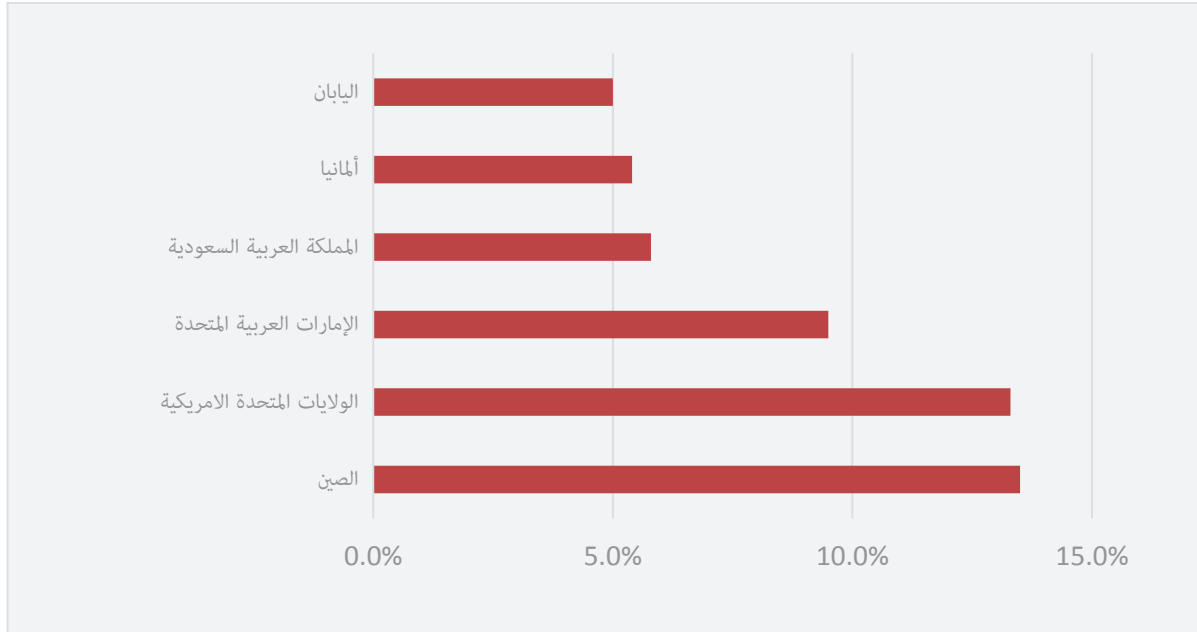
بإجمالي صادرات تبلغ قيمته 8.7 مليار دولار أمريكي، تعد الصين ثاني أكبر شريك مصدر للكويت بعد كوريا الجنوبية. أما واردات الكويت الرئيسية من الصين فهي السيارات والشاحنات والآلات والمعدات الكهربائية والإلكترونيات والمعادن الأساسية والكيماويات والمنتجات المشتقة منها والخضروات. كما تعد الصين أكبر شريك استيراد للكويت، حيث تستأثر بنحو 16% من إجمالي الواردات. وينافس الصين في ذلك كل من الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية وألمانيا. وسجلت الكويت أعلى قيمة واردات من الصين (5.5 مليار دولار)

الشكل 2-1: الدول المصدرة الرئيسية إلى دولة الكويت (2017)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

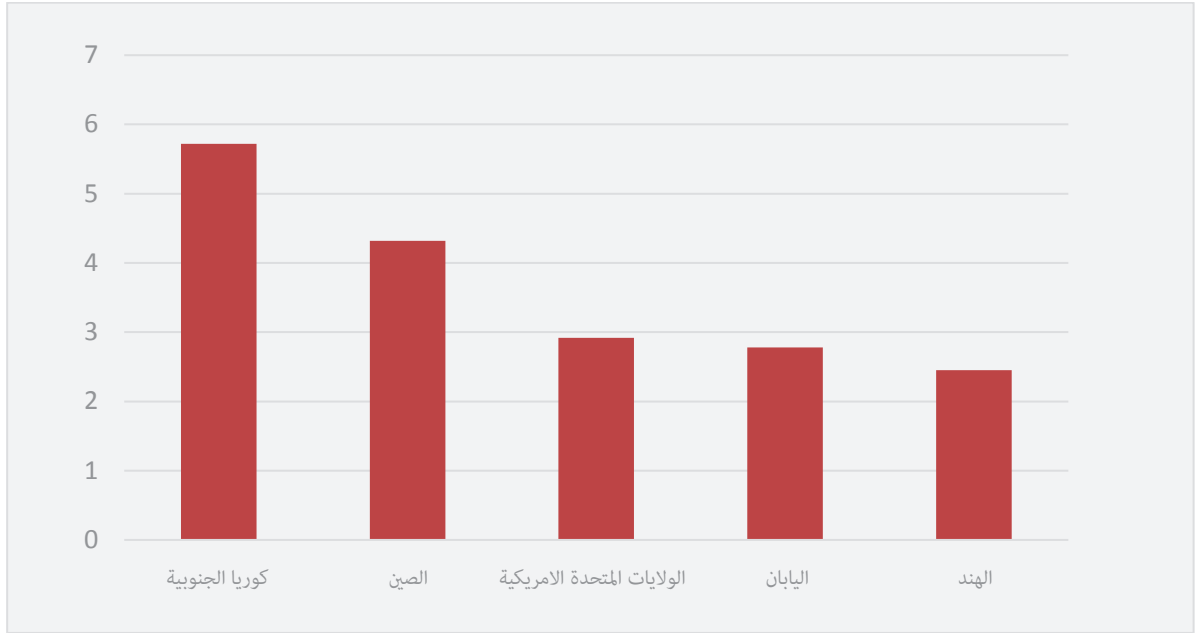
الشكل 3-1: الدول المستوردة الرئيسية من دولة الكويت (2017)



المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

يأتي النفط الخام في مقدمة الصادرات الكويتية، حيث يمثل 63% من إجمالي الصادرات، يليه النفط المكرر (17.7%). وبنسبة 17% من الصادرات، تعد الصين ثاني أكبر مشتر للنفط الخام من دولة الكويت

الشكل 4-1: كبار مشتري النفط الخام من الكويت (مليار دولار - 2016)



المصدر: مارمور للأبحاث

إن علاقة الكويت متينة بالحكومة الصينية، وهي حقيقة تؤكدتها الزيارات الرسمية رفيعة المستوى على مدار الأعوام. وخلال الحقب الماضية، منحت الكويت عدداً من مشاريع البنية التحتية لكيانات صينية كبرى تنشط في المنطقة. ومن بين أبرز تلك المشاريع مشروع المصفاة الجديد في الزور. ففي العام 2015، حصل تحالف ضم مجموعة سينوبك الهندسية، شركة تيكنيكاس ريونيداس الإسبانية، وشركة هانوا للهندسة والتشييد الكورية، على عقد إنجاز الهندسة والتوريد والتشييد والاستشارات لمشروع المصفاة الجديدة في الزور. وقدرت قيمة العقد بحوالي 4.24 مليار دولار. وتمتلك سينوبك حصة 40% في هذا التحالف. وكانت الكويت والصين قد أبرمتا من قبل 10 اتفاقيات تعاون، من بينها اتفاقية تعاون مع الصين في مبادرة "حزام واحد - طريق واحد"

اجتذبت الفرص المتاحة في قطاع البنية التحتية في الكويت الشركات الصينية، التي تعاونت مع الشركات المحلية في تقديم عطاءات وتنفيذ أعمال التشييد الكبرى. وفي الآونة الأخيرة، افتتح البنك الصناعي والتجاري الصيني، أكبر بنوك الصين، فرعاً في الكويت. ووقعت شركة سينوبك الصينية عقد مشروع مشترك لتكرير النفط وعقد مشروع مشترك للبتروكيماويات مع مؤسسة البترول الكويتية بقيمة تسعة مليارات دولار، فيما اعتبر علامة فارقة في التعاون بين البلدين. وتقود هيئة الاستثمار الكويتية قاطرة استثمارات البلاد في الصين، حيث تستفيد من الفرص المتاحة هناك، وافتتحت مكتب تمثيل في بكين. وعلاوة على ذلك، تعد الكويت أكبر مستثمر أجنبي في سوق الرئميني الصينية، بإجمالي حصة استثمار قدرها 2.5 مليار دولار أمريكي. فإن ثروة الكويت النفطية وحاجة الصين الكبيرة لمنتجات النفط، إلى جانب آفاق العائدات المرتفعة للاستثمار في الصين، تعد أساس العلاقة الاقتصادية سريعة النمو بين البلدين. ويمكن للكويت أن تستفيد من تجربة النمو التي حققتها الصين، من خلال الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير. كما أن الأتمتة في التصنيع، تطوير قطاع الخدمات، وتحسين مستوى الرعاية الصحية، من المجالات الأخرى التي يمكن للكويت أن تستفيد من تجربة شريكها التجاري الآسيوي فيها

اتفاقيات يوليو 2018 الاستراتيجية التي أبرمت بين الكويت والصين

في يوليو 2018، وقعت الكويت والصين عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم بهدف تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. ويكتسب إبرام سلسلة من الاتفاقيات بين البلدين قيمة استراتيجية كبيرة في تأطير مسار العلاقات الثنائية بينهما. وفيما يلي ما هو متاح من تفاصيل عن الاتفاقيات

الشكل 1-2: تفاصيل الاتفاقيات الاستراتيجية المبرمة بين الكويت والصين، يوليو 2018

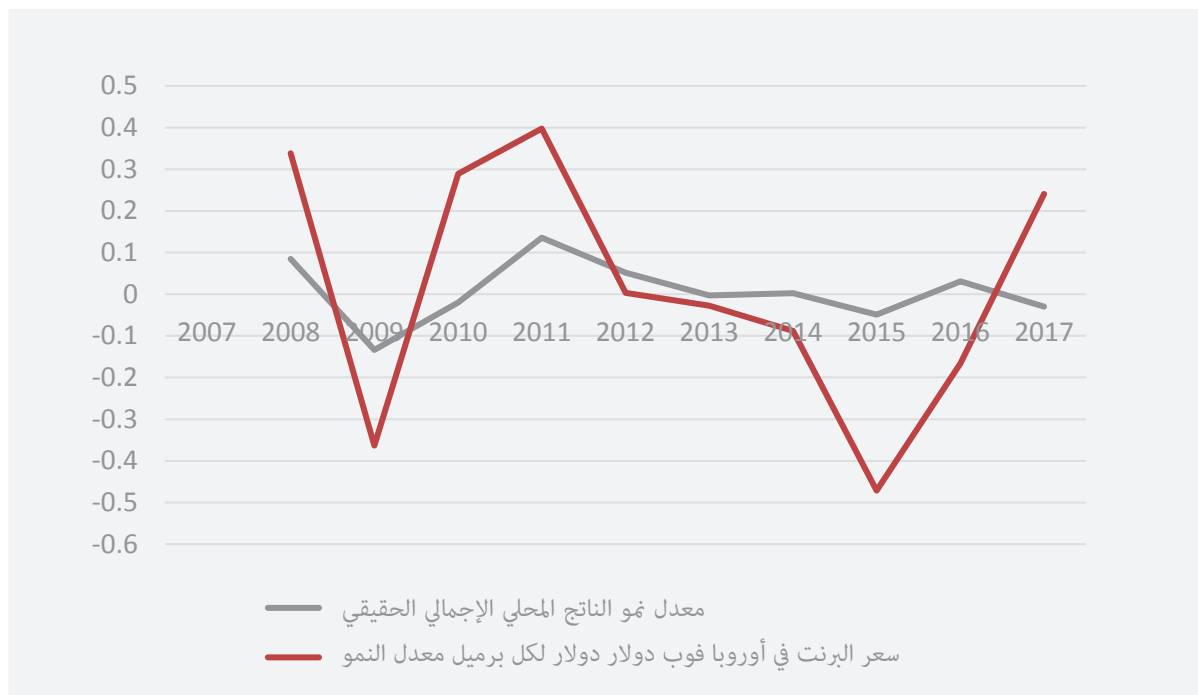
الجهة الصينية	الجهة الكويتية	الغرض منها	طبيعته الاتفاقيه
جون كو جيان - رئيس هيئة الدولة للعلوم والتكنولوجيا والصناعة للدفاع الوطني	الشيخ صباح الخالد - وزير الخارجية	تعزيز صناعة الدفاع	بروتوكول تعاون
تشانغ يونغ - نائب رئيس لجنة التنمية والاصلاح	هند الصبيح - وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية		تعاون ثنائي
فو زوينغ - ممثل التجارة الدولية نائب وزير التجارة	خالد الروضان - وزير التجارة والصناعة	التجارة الالكترونية	مذكرة تفاهم
جيانغ زينغوي - رئيس المجلس الصيني لترويج التجارة الدولية	الشيخ د. مشعل جابر الأحمد - مدير عام هيئة تشجيع الاستثمار المباشر	تشجيع الاستثمار	مذكرة تفاهم
وانغ تينغكي - رئيس المؤسسة الصينية للتأمين على الصادرات والائتمان	نزار العدساني - الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول		الاطار العام لاتفاقية تعاون
ليانغ هوا - رئيس هاواوي للتكنولوجيا	سام مثيرب الاذينة - رئيس مجلس الادارة الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات	تطبيق المدن الذكية لمشروع مدينة الحرير وبويان	مذكرة تفاهم

المصدر: كويت تايمز

إطار أهداف التنوع الاقتصادي لدى دولة الكويت

يعتمد اقتصاد الكويت، مثلها مثل جيرانها، اعتماداً كبيراً على النفط. وفي ظل وجود احتياطي يصل إلى 104 مليار برميل، فإن النفط يمثل 60% من الناتج المحلي الإجمالي و92% من حجم الصادرات، وقد أسهمت عائدات النفط في توفير موارد مالية عامة ثابتة وفوائض متتالية في الموازنة العامة، وتطبيق نظام رعاية شامل. إلا أن صدمة انهيار أسعار النفط في العام 2014 كانت بمثابة تنبيه قاسٍ لحقيقة أن النفط الخام مورد محدود. وبعد أن سجلت فوائض قوية لمدة 16 عاماً متتالية، شهدت الموازنة العامة لدولة الكويت عجزاً في العام المالي 2015/2016 وبيّن الشكل التالي مدى قوة ارتباط الناتج المحلي للكويت بعائدات النفط، كما أنه دلالة على أن مجال تنوع الاقتصاد ما يزال محدود

الشكل 1-3: استمرار اعتماد الاقتصاد الكويتي على النفط بالرغم من جهود تنوعه



المصدر: مارمور للأبحاث

سعيًا للتصدي لتقلبات أسعار النفط، تبنت دول مجلس التعاون الخليجي بصورة متزايدة سياسات ترمي إلى تنوع مصادر الدخل الاقتصادية؛ في قطاعات مثل البنية التحتية، السياحة، والتمويل، حتى يتراجع الاعتماد تدريجيًا على النفط ومشتقاته. وحددت رؤية الكويت 2035 معالم خطة تنمية اقتصادية للبلاد تركز على تحقيق الاستدامة على المدى الطويل. حيث يهدف برنامج "كويت جديدة 2035" الذي تم إطلاقه عام 2017 إلى زيادة إيرادات الدولة من 43.63 مليار دولار أمريكي (2018) إلى 163.96 مليار دولار بحلول العام 2035، التقليل من أعداد العمالة الوافدة لتمثل نسبة 60% من عدد السكان، تطوير قطاع السياحة، الترويج للكويت باعتبارها وجهة عالمية لتصنيع البتروكيماويات، تحسين مستوى المرافق الأساسية، وكذلك مستوى البنية التحتية للطاقة المتجددة والنقل، علاوة على زيادة الاستثمار الأجنبي بنسبة 30%.

على أن الكويت تواجه تحديات رئيسية في سعيها إلى هذا التنوع، أهمها المنافسة من جيرانها في دول مجلس التعاون الخليجي، علاوة على ديناميكيات سوق العمل الصعبة، وضعف بيئة الأعمال. ففي الوقت الحاضر، تحتل الكويت المرتبة 96 من أصل 190 دولة في قائمة سهولة ممارسة الأعمال وفقاً للبنك الدولي. وتراجع تصنيفها إلى المرتبة 149 لجهة بدء النشاط التجاري، مما يشير إلى وجود عوائق بيروقراطية أمام رواد الأعمال والمشاريع الجديدة. حيث تشترط اللوائح الكويتية امتلاك صاحب المشروع لرأس مال كبير، الأمر الذي غالباً ما يعرقل إجراءات تأسيس الشركة. ومنحت مؤسسة هيريتيج، وهي مركز بحثي مقره واشنطن، الكويت 62.2 كدرجة حرية اقتصادية، لتكون رابع أكبر دولة حرة اقتصادياً في المنطقة. وكانت درجات دول مجلس التعاون الخليجي على النحو التالي

الشكل 2-3: درجات الحرية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	الدرجة
الإمارات	77.6
قطر	72.6
البحرين	67.7
الكويت	62.2
عُمان	61
السعودية	59.6

المصدر: www.heritage.org

البنية التحتية

تعهدت الحكومة الكويتية بتخصيص ١٠٠ مليار دولار أمريكي للاستثمار في البنية التحتية. ومن المتوقع أن تضيف خطة مدينة شمال الخليج الضخمة حوالي ٢٢٠ مليار دولار أمريكي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة وتهدف إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة من المستثمرين الأمريكيين والأوروبيين والصينيين بمقدار ٢٠٠ مليار دولار أمريكي. ويهدف المشروع إلى خلق ٤٠٠٠٠٠ فرصة عمل على الأقل بالإضافة إلى جذب خمسة مليون زائر سنويًا وفتح أبواب جديدة لفرص استثمار في مجالات السياحة والضيافة والترفيه

السياحة

مشروع مدينة الحرير هو مشروع تنموي متعدد المراحل ضمن رؤية ٢٠٣٥. ويعتبر المشروع أضخم واجهة بحرية في العالم، مما سيزيد إمكانيات الكويت السياحية. تشغل مدينة الحرير ٢٥٠ كيلومتر مربع من مدينة الصبية ومن المتوقع إتمامها خلال ٢٥ عامًا بتكلفة ٨٦ مليار دولار أمريكي. وستكون نقطة الجذب الرئيسية فيها برج مبارك الكبير الذي من المقرر أن يكون أعلى برج في العالم حيث يبلغ ارتفاعه 1001 متر مع القدرة على استيعاب 7000 شخص. بالإضافة إلى جسر جابر أحد المشاريع الرئيسية في إنشاء وتطوير المنطقة الاقتصادية الحرة بشمال الكويت حيث سيتم تطوير خمس جزر. من المتوقع أن تحتوي مدينة الحرير على إستاد أولمبي ومحمية طبيعية كبيرة بمساحة ٢ كيلومتر مربع ومطار كبير. وستقسم إلى قرية مالية وقرية ترفيهية وقرية ثقافية وقرية بيئية

ما الدور الذي يمكن للصين أن تلعبه؟

كانت الكويت إحدى أولى دول مجلس التعاون الخليجي التي أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين. لتصبح الصين أحد أهم الشركاء التجاريين للكويت وتصل قيمة التجارة الثنائية بين البلدين إلى 12 مليار دولار في عام 2017، وقد قامت هذه الشراكة الاستراتيجية على النهوض بالنمو المشترك الذي يعود بالفائدة على الطرفين. فضلاً عن ذلك، يمكن للشركات الصينية تقديم الدعم لتعزيز القدرات في قطاعات عدة تتضمن تنمية التصنيع والبنية التحتية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز تنوع الاقتصاد الكويتي. وقد أبرزت قيادات البلدان خلال اجتماعها الثاني الأخير حقيقة التكامل بين استراتيجية التنمية الصينية المعروفة بـ "مبادرة حزام واحد.. طريق واحد"

وتعد الدرجة التي حققتها الكويت أعلى من المتوسط العالمي، وهو ما يمثل منطلقاً للدولة التي تسعى حثيثاً نحو تنوع الاقتصاد

اتخذت خطوات تنوع مصادر الدخل أشكالاً مختلفة. ويشير صندوق النقد الدولي في تقرير له إلى أن الاقتصاد غير النفطي في الكويت سجل نمواً نسبته 2.5% في العام 2017، مقارنة بنسبة 2% في 2016. أما القطاعات الرئيسية غير النفطية التي تستهدفها الكويت في إطار تنوع الاقتصاد فهي كالتالي

المؤسسات المالية

تقود مؤسسات الكويت المالية التطور في اقتصاد يسعى إلى التنوع. إذ يعمل القطاع المصرفي على التحول إلى قطاع أكثر حداثة وسهولة للمستخدم عن طريق الخدمات المصرفية بالهواتف الخليوية وخدمات الدفع عن بعد دون حاجة للتواصل الشخصي. فقد أصبح استخدام التكنولوجيا مكثفًا، تلبيةً لمطالبة الشباب الكويتي بتوفير الخدمات المصرفية الرقمية والمساعدة عند الطلب

الموارد البشرية

تنوي الحكومة الكويتية الاستفادة من سكانها من الشباب لتحقيق أهداف التنوع. فحسب الإحصائيات، ٥٠% من المواطنين الكويتيين تحت عمر ٢٥ عامًا. لكن مع ديناميكا قوى العمل الحالية فيها، يعمل أكثر من ٨٥% من الكويتيين بالقطاع الحكومي، وهذا الأمر غير قابل للاستمرار على المدى الطويل. لأن المزيد من الشباب الكويتي سوف ينضم إلى القوى العاملة، مما يجعل المناصب الشاغرة في القطاع العام تمتلئ سريعًا، وبهذا المعدل سوف تزداد البطالة. يبلغ الإنفاق الحكومي على القطاع العام أكثر من نصف ميزانية الكويت السنوية. وتبلغ نسبة تكلفة الرواتب والأجور ١٩% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة. علاوة على ذلك، توفر نسبة الشباب العالية للكويت ميزة قاعدة المستهلكين الكبيرة. ومن هنا تبرز الحاجة الملحة إلى التحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج. إذ لا بد من التركيز على تطوير قطاع خاص متنامي قادر على استيعاب أعداد الشباب الكويتي المتزايدة

فرص المشروعات

توفر الكويت أيضًا فرصًا هائلة للمشاركة، وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

(في عام 2015) مقابل 44% عام 2011. واستطاعت الكويت الاستفادة من تجربة شريكها الآسيوي، في تنمية قطاع الخدمات، وإحداث التحول إلى نموذج الاقتصاد الخدمي

ومن بين الخدمات المالية في الصين، فقد اجتذبت التقنيات المالية زخماً سريعاً بين المواطنين الصينيين على اختلاف فئاتهم العمرية. وارتكز قيام التقنيات المالية الصينية بشكل كبير على القطاع الاقتصادي في الدولة. وقد أشارت البيانات الصادرة عن منصة Tech in Asia ي عام 2017 إلى أن المتسوقين الصينيين ينفقون ما يزيد على 1.2 ترليون دولار في عمليات الشراء عبر الإنترنت (لترتفع عن قيمة عمليات الشراء عام 2016 والتي بلغت 670 بليون دولار). ولذلك السبب، إضافةً إلى وجود شركات الإنترنت والهواتف الذكية الصينية واسعة الانتشار، والنظام المصرفي الاستهلاكي الصعب ووجود بيئة تنظيمية استيعابية، فقد تولى عدد من اللاعبين الصينيين قيادة سوق الابتكار في التقنيات المالية العالمية. وارتقت المصارف التقليدية كذلك إلى مستوى تحدي التقنيات المالية من خلال التعاون مع الشركات الناشئة، وذلك بإنشاء فروعها الخاصة بالتقنيات المالية وتعزيز عروضها القائمة على التجزئة المصرفية والأعمال الصغيرة. وهي عوامل ذات أهمية متزايدة عندما يتعلق الأمر بتقييم أعطال التقنيات المالية

توفر الكويت بيئةً مجهزةً لشركات التقنيات المالية الناشئة؛ مستوى اقتصادي أعلى من متوسط دخل الفرد، استخدام واسع للهواتف النقالة، توفر أدوات الاتصال والتوجه للإنفاق على السلع ذات القيمة المرتفعة. من شأن تبني التقنيات المالية أن يعطي دفعةً قويةً للتجارة الإلكترونية في المنطقة. علاوةً على ذلك، فبينما تقوم الصين بالبحث عن الاكتفاء الذاتي في إنتاج البتروكيماويات، فهي منفتحة أيضاً تجاه إمكانية الوصول إلى المواد الأولية التخصصية أو إلى الملكيات التقنية. وسيكون بإمكان الكويت السعي للتعاون معها في تنمية المواد الأولية المخصصة والمنتجات. ومن المتوقع أن يتزايد الطلب على البوليمرات المخصصة في المستقبل جراء تطبيق عمليات التنمية على المواد المركبة. من شأن التعاون مع الصين كذلك أن يساعد الكويت على اكتساب رؤى فريدة تستخدمها الصين في منهجيات أحدث تتعلق بالمواد الأولية. يتحول قطاع البتروكيماويات الصيني بصورة تدريجية من النفط (المتوفر بكثرة في الكويت ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) كمادة أولية أساسية، إلى الفحم، الذي تمتلكه بوفرة

رؤية دولة الكويت 2035 في توطيد عملية التنمية في عدة قطاعات رئيسية، وتعد تنمية وتطوير مدينة الحرير والجزر الخمس في الكويت أحد المشاريع الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق مما يساهم في تقوية أواصر العلاقات الكويتية الصينية

وتدفع الصين باتجاه استراتيجية مفتوحة ذات نتيجة وفائدة متبادلة للبلدين للنهوض بأساسات المبادرة. ويتوقع جيانغ زينغوي، رئيس الشركة الصينية CCPIT قيام الصين باستيراد 24 ترليون دولار من البضائع لتعزيز التجارة العالمية، واستيعاب ما يصل إلى 2 ترليون دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإقامة استثمارات خارجية بقيمة 2 ترليون دولار في الأعوام الخمسة عشر القادمة

ومن شأن إطار عمل مبادرة الحزام والطريق ومشروع تنمية الجزر الخمس (بويان، ورية، فيلكا، مسكن، وعوهة)، الارتقاء بالعلاقات الصينية الكويتية وتعميق أواصر التعاون الثنائي في مجال الطاقة. سوف تقوم شركة CCPIT، وهي أكبر وكالات الصين في الترويج للتجارة والاستثمار بتنسيق التبادلات مع الوكالات الكويتية ذات الصلة بهدف بناء منصة للشركات من كلا البلدين وتحسين مستوى التعاون بينها

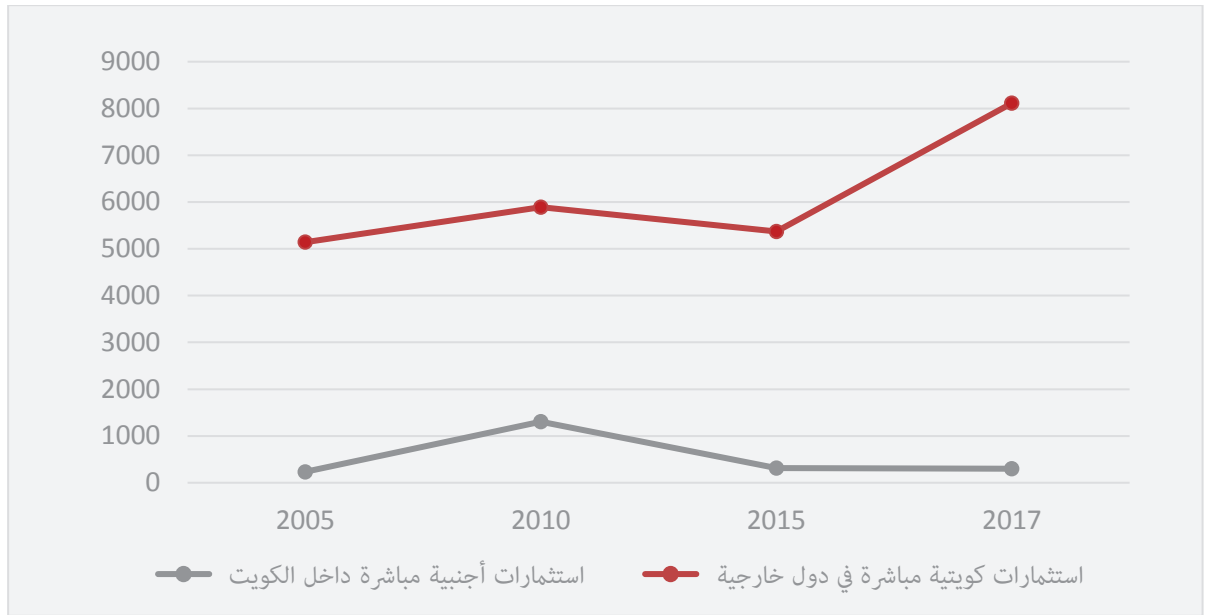
وتستهدف الاتفاقيات الموقعة مع شركة هواوي تطبيق استراتيجية المدن الذكية في الكويت بصورة مباشرة. وهي مؤلفة من 4 أقسام مرتبطة بتنمية شبكات البنية التحتية الذكية، الأمان، الأنظمة الافتراضية والتحول الرقمي لصناعات متنوعة والإدارات المركزية في الكويت. وقد ناقشت المذكرة تنمية ميناء مبارك، المخطط إنشاؤه في جزيرة بويان، شمال الكويت ليكون نقطة البداية لمشروع المدن الذكية. كما تغطي عدة نواحي أخرى كتبادل الخبرات، الابتكار التقني، التصميم العام والاستشارات اللازمة لتحويل ميناء مبارك إلى منشأة متعددة المهام. وسوف تتحمل هواوي كلفة الدراسات والتصميم

تلقت القطاعات المصرفية والتعليمية والرعاية الصحية اهتماماً متزايداً من واضعي السياسات في الصين والمستثمرين العالميين. وتوجهت أنظار الحكومة الصينية خلال العامين الأخيرين إلى الخدمات للتصدي إلى تباطؤ قطاع التصنيع. ويبدو أن هذا النهج قد أتى بثماره؛ حيث ارتفعت حسابات الخدمات الصينية، مدعومةً بالاستهلاك، إلى 51% من إجمالي الناتج المحلي

الحاجة إلى الاستثمار الأجنبي لتحقيق التنوع الاقتصادي

لطالما كان الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً رئيسياً للعائدات غير النفطية. لذلك، تم تأسيس هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في دولة الكويت في العام 2013 بهدف تعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد. كما تهدف إجراءات تشريعية، من قبيل الملكية الأجنبية الكاملة، وحوافز مثل الإعفاء الضريبي لمدة قد تصل إلى 10 سنوات، والإعفاءات الجمركية، إلى جلب مزيد من الاستثمارات. ويجد المستثمرون عوامل جذب تشجعهم على دخول قطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والطاقة المتجددة والتنمية الحضرية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم والنقل والسياحة وتتمتع الكويت باحتياطي مالي كبير. من هنا كان تركيزها على الاستثمارات المباشرة عالية الجودة، التي من شأنها تمكين جذب التقنيات والابتكارات الجديدة التي تضيف القيمة إلى الاقتصاد، وتساعد في مسيرة الانتقال إلى اقتصاد المعرفة. وذكر تقرير هيئة تشجيع الاستثمار المباشر أنها تمكنت من اجتذاب استثمارات تزيد قيمتها على 2 مليار دولار أمريكي منذ العام 2013. ويبين الرسم البياني أدناه اتجاهات الاستثمار الأجنبي في الكويت منذ العام 2005

الشكل 1-4: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار أمريكي)



المصدر: الأونكتاد

مشهد الاستثمارات بين الكويت والصين

كانت الكويت أول دولة عربية تستثمر بشكل مباشر داخل الصين. وكانت الاستثمارات في قطاعات النفط والغاز والمصارف والصناعات. على الجانب الآخر، افتتح بنك الصين الصناعي والتجاري، أكبر مصارف الصين، فرعاً جديداً في الكويت عام 2014 ليكون بمثابة وسيط تنسيقي للشركات الصينية العاملة في الكويت. بينما زادت هيئة الاستثمار الكويتية حجم استثماراتها في الصين في محاولة لتنويع محفظتها، حيث تتحول تدريجياً من الغرب إلى الشرق

وتمكنت الكويت من تبسيط إجراءات منح التراخيص، مع تعديل قوانين الاستثمار الأجنبي والشراكة بين القطاعين العام والخاص، بهدف تعزيز الاستثمارات في البلاد. ومن واقع الفرص الهائلة المتاحة في قطاع البنية التحتية في الكويت، وهي الحقيقة التي تتضح من عدد المشاريع والعقود الممنوحة، دخل عدد من شركات البناء والتشييد الصينية، أبرزها شركة الصين للإنشاءات الهندسية، السوق الكويتية. وفي يناير 2016، منحت جامعة الكويت عقداً بقيمة 580 مليون دولار لبناء منشآت إدارية لشركة التي، CSCEC، "تشاينا ستيت كونستركشن انترناشيونال هولدينغز تقدمت بعرض مشترك مع شركة كومبايند جروب للمقاولات وبيّن الشكل التالي عقود الاستثمار والتشييد الصينية المبرمة في الكويت خلال الفترة من 2017 إلى 2018²

أما أهم القطاعات التي تشهد استثمارات في مجالات جديدة داخل الكويت على مدار الأعوام الخمسة الماضية فكانت الخدمات التجارية والعقارات والخدمات المالية

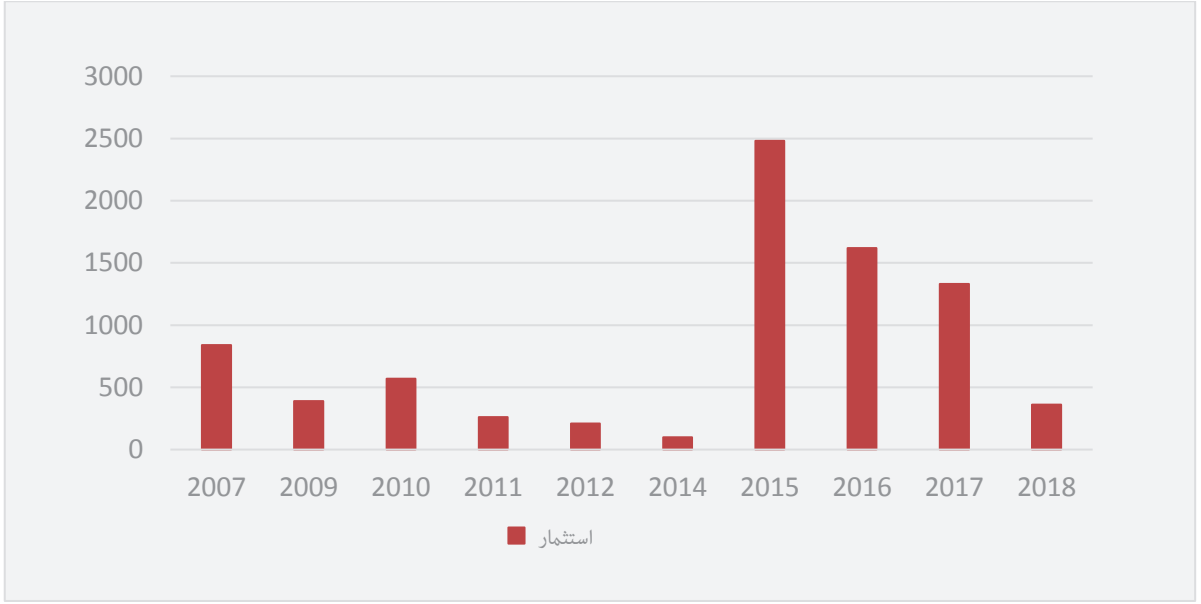
وإسهاماً في تعزيز قيمة الاقتصاد، هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والتكنولوجيا. حيث تشير التقارير إلى أن مشاريع الاستثمار في مجالات جديدة في الكويت يهيمن عليها الطابع الخدمي منذ العام 2013. فقد شهدت الفترة تسجيل أربعة مشاريع تصميم وتطوير واختبار رفيعة المستوى، يتعلق معظمها بقطاع الكهرباء والطاقة¹

وفي سبتمبر 2017، قامت فوتسي راسل بتحديث فئة سوق الكويت للأوراق المالية لتدرجها في فئة "الأسواق الناشئة". وتشير التقديرات إلى أن هذه الترقية الجديدة كفيلة بجذب شريحة متنامية من المستثمرين الأجانب وتعزيز التدفقات النقدية إلى سوق الأسهم بما يصل إلى 822 مليون دولار وبعد تراجع وصل إلى 2.9% سلباً في العام 2017، تسارع نمو الناتج المحلي إجمالي في الكويت بنسبة 1.6% في الربع الأول من العام 2018 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق. ولأن الحكومة تتحسب لاستمرار انخفاض أسعار النفط، فقد صاغت مفهوماً ورؤية لـ "الكويت الجديدة" يسعى لتطوير قطاعات السياحة والنقل والطاقة. ومن المتوقع أن يصل حجم الإنفاق إلى 71 مليار دولار، بزيادة 8.5% عن العام 2017. ومن المتوقع استغلال هذا الإنفاق في تطوير البنية التحتية الضخمة، وتنفيذ مشروعات مثل مدينة الحرير، وطرح حوافز الاستثمار. ويحرص صناع السياسات على تبني قواعد جديدة للاستثمار الأجنبي من شأنها تسهيل الإجراءات على المستثمرين وبالتالي زيادة تدفق رأس المال. كما يتم تخصيص جزء كبير من الموارد للتنمية والاستثمار في قطاع الصناعة؛ خاصة الصناعات الكيماوية والبلاستيكية ذات المقدرات العالية

¹ انظر: <https://www.ft.com/content/960fc4c8-67fd-11e8-ae1-39f3459514fd>

² يتم إرفاق المخطط التفصيلي في الملحق

الشكل 2-4: حجم الاستثمار الصيني في الكويت (2007 - 2018) (مليون دولار)



المصدر: معهد إنتربرايز الأمريكي aie.org

على بحر العرب، من خلال شبكة من الطرق السريعة وسكة قطارات فائقة السرعة، وأنابيب النفط والغاز، وغير ذلك

ومن بين 22 مشروعاً يحتضنه الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، يتم الاستثمار في 18 مشروعاً منها بشكل مباشر أو في شكل تقديم مساعدات من الصين، وتعتمد الأربعة الباقية على قروض صينية ميسرة. ونظراً لأن العديد من تلك المشاريع ذات الأولوية القصوى وحصاد الإيرادات المبكر تركز على الطاقة، فمن المهم استيعاب الكيفية التي يؤثر بها المشروع على اقتصادات الطاقة في المنطقة. كما يمكن لإيران بدورها الاستفادة من هذا الممر الاقتصادي فيما يتعلق ببناء خط أنابيب الغاز الطبيعي مع باكستان والذي ترغب الصين في تمويل تنفيذه.

تهدف السياسة الصناعية التي تقودها دولة الصين، تحت شعار "صنع في الصين 2025"، إلى الاستفادة من الدعم الحكومي، وحشد جهود الشركات المملوكة للدولة، والاستحواذ على حقوق الملكية الفكرية تمهيداً للسيطرة على التصنيع العالمي للتكنولوجيا الفائقة. أما الهدف الرئيسي فهو دمج البيانات الكبيرة والحوسبة السحابية والتقنيات الناشئة الأخرى والاستفادة منها في سلسلة إمداد صناعية عالمية، وبالتالي تقليل اعتماد الصين على

الاستثمارات الصينية والمشهد الاقتصادي العالمي

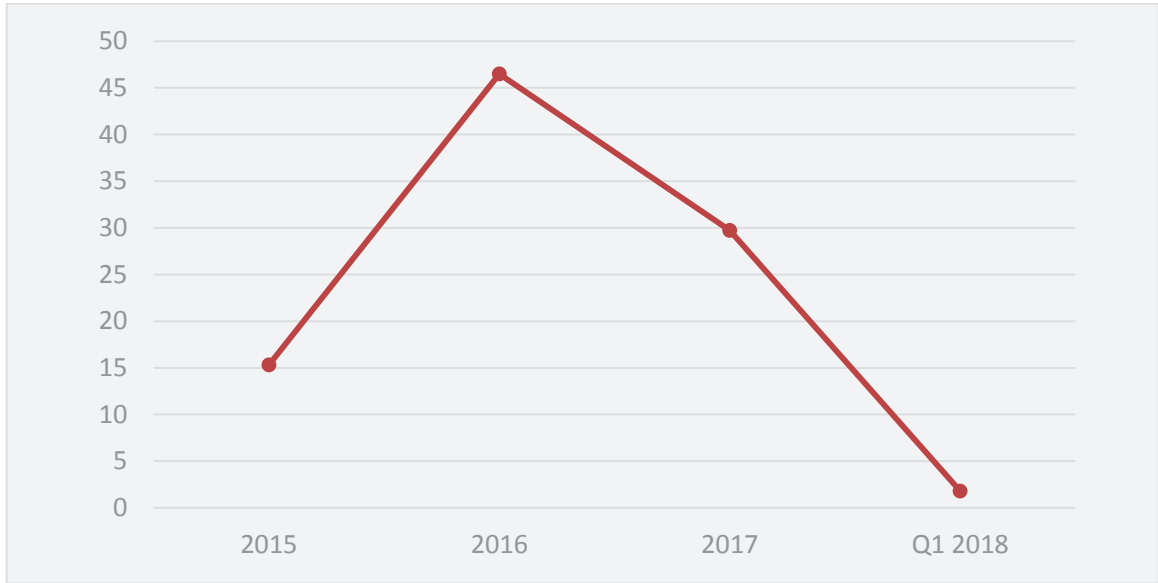
فلا تقتصر غايات الصين من الاستثمارات الخارجيات على تعزيز اقتصادها، بل تتجاوز ذلك إلى استغلال قوتها الاقتصادية في زيادة نفوذها في المشهد العالمي برمته. حيث تصنف تقارير معهد إنتربرايز الأمريكي ومؤشر مؤسسة هيربيج لاستثمارات الصين العالمية إلى فئتين: الاستثمار الأجنبي المباشر، وعقود إنشاء، وذلك بناءً على المناطق الجغرافية التي تتلقى تلك الاستثمارات. حيث تتوجه الاستثمارات المباشرة إلى الاقتصادات المتقدمة، بينما تتركز عقود البناء في البلدان النامية. وفي الفترة من عام 2005 إلى عام 2017، تلقت الاقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل ما نسبته 83.9 في المائة من إجمالي 734 مليار دولار أميركي أنفقتها الصين على مشاريع البناء، في حين اجتذبت البلدان ذات الدخل المرتفع 65.6 في المائة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية. وتجدر الإشارة إلى أنه في الأعوام الأخيرة وسعت الصين من نطاق قطاعات الاستثمار، فأضافت إلى الاستثمار في الثروات والمواد الخام أنشطة الاستحواذ الاستراتيجية التي تهدف إلى رفع القدرة التنافسية للمنتجات والشركات الصينية في الأسواق التي تدخلها

وكان الهدف من الممر الاقتصادي الصيني-الباكستاني، الذي تبلغ قيمته 62 مليار دولار، ربط منطقة غرب الصين بمدينة جوادر الباكستانية الواقعة

الرسوم الجمركية على المنتجات الصينية ثلاث مرات، ويذكر أن إجمالي قيمة تلك الواردات يربو على 250 مليار دولار. وانعكس الأثر المباشر لتلك الخطوات الأمريكية على حجم الاستثمار الصيني المباشر في الولايات المتحدة، وهو ما يتضح من الرسم البياني أدناه:

التكنولوجيا الأجنبية. ولكن الولايات المتحدة والقوى الصناعية الأخرى اعتبرت تلك الخطوات انحرافاً من الصين ينتهك قواعد التجارة الدولية ويهدد أمنها. وعكس هجوم إدارة الرئيس الأمريكي ترامب مؤخراً على الاستثمارات الصينية في الشركات الأمريكية والشركات الناشئة بؤادر حرب تجارية تتصاعد حدتها. وخلال هذا العام وحده، رفعت الولايات المتحدة

(الشكل 3-4: الاستثمارات الصينية المباشرة في الصين (2015 - 2017) (مليار دولار)



المصدر: مارمور للأبحاث

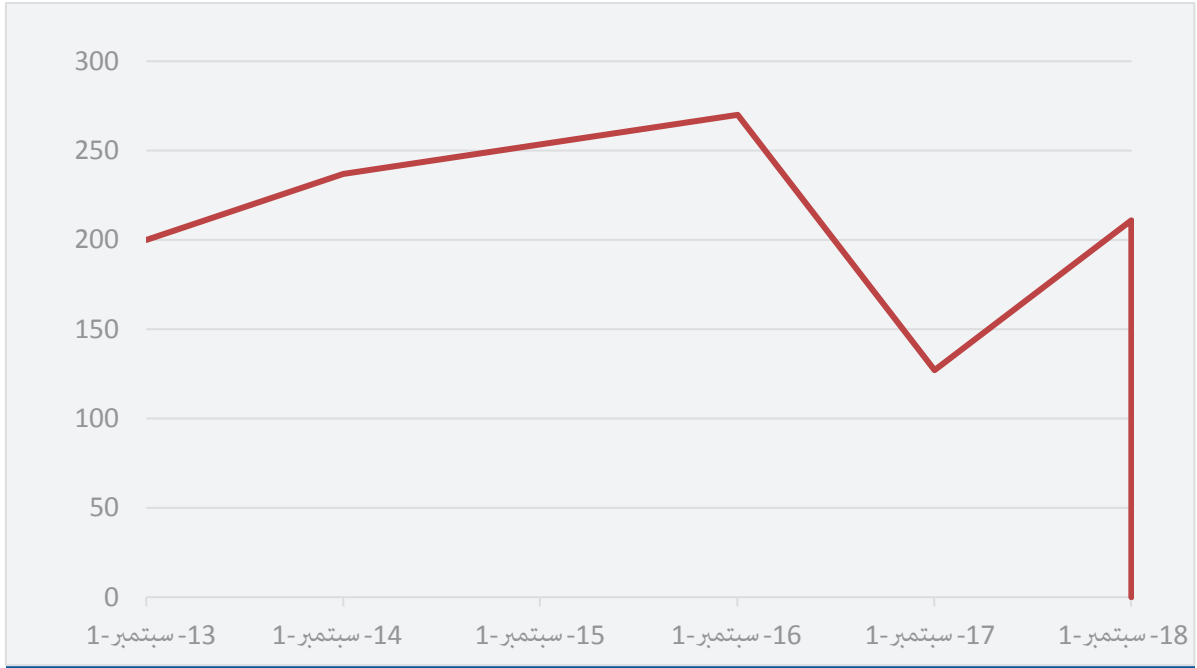
تطورات حديثة

سجلت بلومبرغ في تقرير أصدرته مؤخراً تراجعاً في حجم شحنات النفط الخام الكويتي إلى الولايات المتحدة، وذلك بسبب الطلب القوي في الأسواق الآسيوية. ووفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تراجعت واردات الولايات المتحدة من الخام الكويتي إلى الصفر في أواخر سبتمبر 2018. وكانت هذه هي أول مرة تتوقف فيها الشحنات تماماً منذ مايو 1992. ويبين الرسم البياني أدناه صادرات النفط الكويتي الخام إلى الولايات المتحدة في الفترة من عام 2013 إلى سبتمبر 2018

تأثير الحرب التجارية الأمريكية-الصينية في العالم العربي

كان موقف ترامب من الصين أوضح ما يكون تأثيراً على شركة أرامكو السعودية. حيث سعت الصين إلى بدائل للبضائع الأمريكية، وبالتالي زادت من بيع الغاز المسال للشركة السعودية إلى نسبة 90% من جميع الشحنات للاستشارات، ارتفع حجم "Kpler" في العام 2017. ووفقاً لبيانات شركة الشحنات السعودية إلى الصين إلى 970 ألف طن حتى الآن هذا العام، مقارنة بـ 1.08 مليون طن للعام 2017 بأكمله. وأدى الطلب المتزايد في الأسواق الآسيوية، وخاصة الصين والهند، إلى ارتفاع أسعار وقود الطهي والبتروكيماويات. ورفعت شركة أرامكو السعودية أسعار عقود البيوتان إلى 570 دولار للطن في يوليو، بزيادة 23% عن شهر مارس. وارتفع سعر البروبان بنسبة 16% إلى 555 دولاراً للطن خلال نفس الفترة

(الشكل 4-4: صادرات النفط الكويتي الخام إلى الولايات المتحدة (2013 - 2018))



المصدر: بلومبرغ، مامرمور للأبحاث

تم تحويل اتجاه صادرات النفط الكويتي إلى الأسواق الآسيوية الأكثر ربحية، لحقيقة أن الأسعار أعلى بسبب نوعية النفط الخام التي تحتوي على نسبة عالية من الكبريت. وكان سعر النفط الكويتي في مناطق مختلفة على النحو التالي

(الشكل 4-5: سعر النفط الكويتي في المناطق المختلفة)

السعر (دولار أمريكي)/البرميل	المنطقة
80	آسيا
79	الولايات المتحدة
76	أوروبا

المصدر: بلومبرغ

مزايا تعود بالنفع على دولة الكويت من مفاهيم تجارية استراتيجية مثل مبادرة حزام واحد.. طريق واحد

تهدف مبادرة "حزام واحد.. طريق واحد" إلى صنع ممرات اقتصادية متعددة تضم ثلثي سكان العالم تقريباً وثلث إجمالي الناتج المحلي العالمي³. وتعتبر الصين الكويت من الدول الرئيسية على امتداد دروب المبادرة، لأنها حلقة وصل بين المسارات البحرية والبرية. وكانت الكويت واحدة من أوائل الدول التي وقعت اتفاقية تعاون مع الصين في إطار المبادرة. وهناك إجماع استراتيجي في الكويت على أن المبادرة تتوافق مع رؤية الكويت 2035، وذلك لتعزيز التعاون متبادل المنفعة في التجارة والبنية التحتية. وتشير الشراكة الاستراتيجية بين الكويت والصين إلى مستقبل واعد في إطار فهم المواقف والاتجاهات السائدة. ويلعب الموقع الاستراتيجي لدولة الكويت دوراً محورياً في بناء سلاسل الإمداد العابرة للحدود، والتي بمقدورها تعزيز التجارة وبناء اقتصاد مزدهر

ومع أن غابة الصين هي ربط تجارتها الدولية مع العالم مع خفض التكلفة وتقليص الجداول الزمنية، إلا إن أمام الكويت فرصة تحقيق مزايا كبيرة لجهة الخبرات والاستثمارات والنمو الاقتصادي

وفي الخريطة التالية إيضاح لمعالم مبادرة "حزام واحد.. طريق واحد"

الشكل 1-5: الممرات الاقتصادية في مبادرة "حزام واحد.. طريق واحد"



مصدر الصورة: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

³ العقود الجيوسياسية

وتهدف المبادرة إلى إحياء المنطقة الشمالية للكويت، المتاخمة للعراق، من خلال رؤيتها الخاصة بتطوير متعدد المراحل لمساحة 250 كم مربع هي التي تشكل مدينة الحرير ومنطقة الجزر، بما في ذلك الموانئ الرئيسية والمطار والمرافق السياحية. ومن شأن تطوير المنطقة أن يجعلها المحطة البحرية للمبادرة الصينية، وربما يحول الكويت إلى مركز مالي وتجاري في شمال الخليج العربي

الشكل 2-5: مشروع تطوير الجزر الكويتية 2035



مصدر الصورة: عرب تايمز

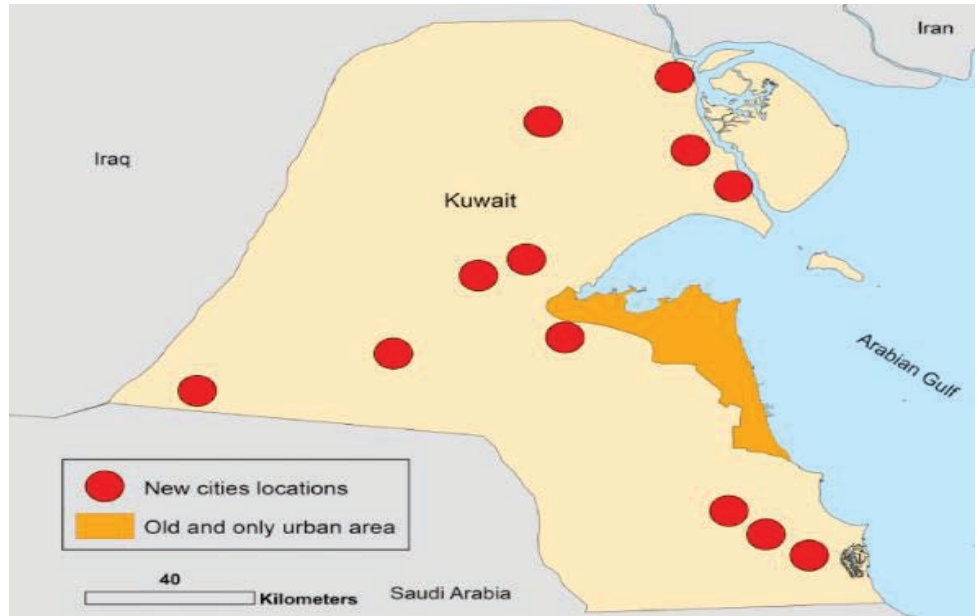
مشروع تطوير الجزر والمدن الجديدة

من المتوقع أن يستقطب مشروع تطوير الجزر، بتكلفة تصل إلى 450 مليار دولار⁴، استثمارات ضخمة من مختلف أنحاء العالم، علاوة على إعطاء دفعة لقطاع التصنيع المحلي، بالنظر إلى أن تلك الجزر جزء من مشروع طريق الحرير⁵. ومن المتوقع أن يحول برنامج تطوير الجزر الكويت إلى مركز تجاري عالمي من خلال زيادة أنشطة التبادل التجاري وتطوير النقل البحري واستقبال السفن الكبيرة وتطوير الجزء الشمالي من البلاد. وقد ذكرت لجنة تطوير الجزر أنه بمجرد اكتمال المشروع، تستقبل الكويت حوالي 40 مليار دولار أمريكي سنوياً، الأمر الذي يوفر 200 ألف فرصة عمل. ويتضمن مشروع مدينة الحرير تطوير خمس جزر (فيلكا، مسكان، عوهة، وربة، بوبيان) وميناء مبارك الكبير. وينتظر أن يكتمل ميناء مبارك الكبير، الذي يربط شمالي الكويت بمدينة الكويت، بحلول العام 2019، ليكون ركيزة خطة التنمية. ويعتبر الموقع الاستراتيجي للميناء محورياً للتبادل التجاري الدولي

⁴ وكالة الأنباء الكويتية

⁵ عرب تايمز

الشكل 3-5: خارطة المدن الجديدة المقترحة



المصدر: الغيس وبولار (2018) - تصور لمستقبل المدن الجديدة - دراسة حالة على دولة الكويت

بالإضافة إلى تطوير الجزر، تخطط الكويت لتطوير مدن جديدة في منطقة الشمال (الشكل) بالقرب من الجزر الاستراتيجية، لتلبية الاحتياجات المستقبلية وأيضاً لمعالجة قضايا التنمية الحالية. وحيث أن صناعات تكرير النفط والصناعات الأخرى ذات الصلة بالنفط والمرافق الصناعية الثقيلة تقع إلى الجنوب من مدينة الكويت، فإن المدينة تشهد نمواً حضرياً سريعاً. فمن شأن تطوير مدن جديدة أن يعالج قضايا التنمية وتحديداً القضايا الحضرية المتعلقة بالازدحام المروري ونقص المساكن في الكويت

توصلت دراسة حديثة حول تطوير المدن الجديدة في دولة الكويت إلى أن انخفاضاً نسبته 60% في حجم الازدحام المروري مقارنة بمستويات العام 2015 وكذلك القضاء على مشكلة نقص المساكن قبل العام 2050 سيتحقق في حال الانتهاء من بناء مدن جديدة دون تأخير في التنفيذ⁶

⁶الغيس وبولار (2018) - تصور لمستقبل المدن الجديدة - دراسة حالة على دولة الكويت

مقدرات نقل التكنولوجيا وتنمية المهارات

ومع ذلك، وقبل عام من انتهاء الفترة، كان من الواضح أن هذا البرنامج لم يحقق أهدافه. ويصنف مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي (2017 - 2018) الكويت في المرتبة 95 من أصل 137 دولة لجهة جودة التعليم العالي والتدريب وفي المرتبة 119 من حيث كفاءة سوق العمل

الحقيقة أن بناء اقتصاد المعرفة وتطوير قطاع الأعمال الخاص مهمة صعبة وخاصة عندما تكون الإيرادات الحكومية غير ثابتة ومتقلبة للغاية. كما أن تزايد الوعي بالتدهور البيئي وانعدام أمن الموارد يوفر أسباباً تدفع الكويت للاستثمار في رأس المال البشري وبالتالي تتمكن من تقليل اعتمادها على الثروات الهيدروكربونية. ويؤثر التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة في جميع القطاعات؛ وخاصة الأبحاث والتطوير والتصنيع المكثف والخدمات، وصناعات الخدمات مثل الأعمال التجارية والتكنولوجيا الفائقة والخدمات المالية والتعليم والرعاية الصحية، فهي من القطاعات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحتاج توظيف العمالة الماهرة

التركيز على التجارة الإلكترونية

من أجل إدراك أهمية مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بشأن التجارة الإلكترونية، علينا أن نحيط بخلفية مدى انتشار شبكة الإنترنت والاعتماد على الشراء عبر الشبكة العنكبوتية في دولة الكويت. ويعرض الرسم البياني أدناه لمفردات استخدام الإنترنت ومدى انتشار الشبكة في دول مجلس التعاون الخليجي

يفضل 80 في المائة من المواطنين الكويتيين الذين يلتحقون بسوق العمل كل عام (قرابة 23 ألفاً) الانضمام إلى القطاع الحكومي العام، لمميزات الأمان الوظيفي، وعدد ساعات العمل الأقل، ومراتب ومكافآت أعلى وغير ذلك من المزايا. ومثلما هو الحال في دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، تعتمد الشركات الخاصة في الكويت إلى توظيف العمالة الأجنبية في الغالب. وتمثل التحدي الرئيسي أمام توظيف الكويتيين في القطاع الخاص هو ذلك التناقض في الأجور بين الوظائف العامة والخاصة. ومع ذلك، وإثباتاً لجديتها في السعي إلى تنويع الاقتصاد، تفرض الحكومة أولوية توظيف المواطنين على الوافدين في القطاع الخاص. وتقدم الحكومة الكويتية حوافز مالية كبيرة للمواطنين العاملين في القطاع الخاص. حيث تمتلك الكويت قوة عاملة شابة قادرة على تلبية متطلبات القوى العاملة في القطاع الخاص. ولكن هناك تفاوت صارخ بين مهارات العمل الحالية واحتياجات سوق العمل، الأمر الذي يشكل تحدياً كبيراً لأرباب العمل في القطاع الخاص. حيث تحتاج تلك الشركات إلى عمالة مدربة تدريباً مهنياً للقيام بمهام محددة. ويتلقى جزء كبير من القوى العاملة الكويتية تدريباً في مجالات تقنية ليس عليها طلب كبير في سوق عمل تنافسية. ونجد أن "الرؤية الوطنية" تقتضي أن يكون التعليم ملبياً لاحتياجات سوق العمل ومتطلبات الشركات

هكذا، وضعت الحكومة تصوراً لـ "برنامج إصلاح التعليم المتكامل" (2011 - 2019) بهدف تطوير المناهج وتحسين نتائج التعلم وتشجيع التدريس والقيادة بكفاءة وتحسين مستوى المساءلة والكفاءة في المنظومة التعليمية.

الشكل 1-6: معدلات انتشار الإنترنت واستخدام الشبكة في دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	استخدام الإنترنت (2017)	الانتشار بالنسبة لعدد السكان %
البحرين	1,535,653	98.0%
الكويت	4,104,347	97.8%
عُمان	4,829,946	68.5%
قطر	2,644,580	98.1%
السعودية	30,257,715	90.2 %
الإمارات	9,385,420	98.4%

المصدر: موقع internetworldstats.com

القطاع. والتصور لهذه الاتفاقية أن تمتد على مدار ثلاثة أعوام، كما أنها تركز على تعزيز التجارة الإلكترونية في مجالات الدراسات المشتركة، تقاسم الخبرات في صنع السياسات، تسهيل الشراكة بين القطاعين الخاص والعام، وكذلك تنظيم دورات تدريبية مشتركة بين البلدين. وعلاوة على ذلك، فمن المتوقع أن توفر هذه الاتفاقية فرصاً لتطوير الكيانات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، مثل السياحة والترفيه، والتي تتميز بقدرتها على توفير المزيد من فرص العمل

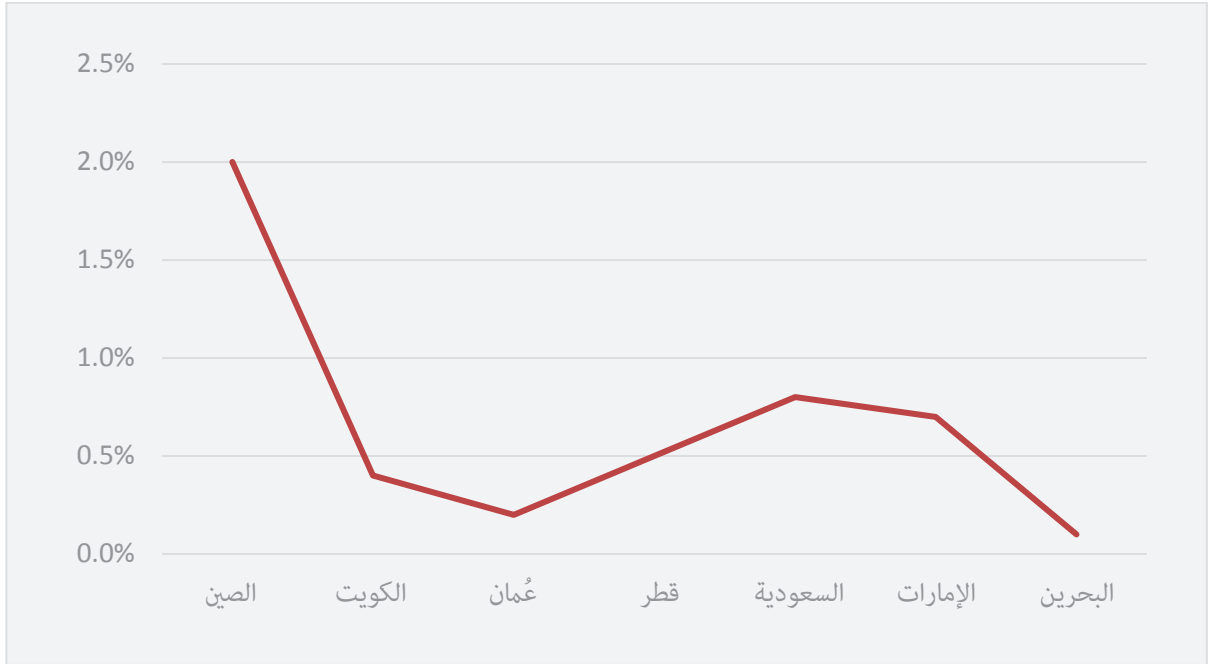
الاستثمار في التطوير والأبحاث ومصادر الطاقة البديلة

تمتلك الكويت، مثل نظيراتها من بقية دول المنطقة، احتياجات وفيرة من النفط والغاز، وتجري أبحاثها من خلال معهد الكويت للأبحاث العلمية ومؤسسة الكويت للتقدم العلمي. ولكل من الكيانات العلميين علاقات متينة مع مختلف الجامعات والهيئات العلمية في جميع أنحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة. ومن شأن تعميق الشراكة العلمية في مجالات مثل بحوث البتروكيماويات أن يساعد إلى حد كبير في تحقيق غاية تنويع الاقتصاد على المدى الطويل

من عوامل رواج قطاع التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط ما تتميز به المنطقة من إمكانات إنفاق عالية، وشبكات نقل وخدمات لوجستية متطورة، وارتفاع معدل انتشار الإنترنت، وشريحة متنامية من الشباب ذوي الخبرة في التكنولوجيا. حيث تقدر قيمة سوق التجارة الإلكترونية في دول مجلس التعاون الخليجي بقرابة 41.5 مليار دولار أمريكي بحلول العام 2020. كما تشهد سوق تكنولوجيا المعلومات في دولة الكويت تحولات متسارعة في ظل زيادة الطلب على تقنيات من قبيل برمجيات التحليل والخدمات السحابية. وما زال المحللون ينظرون إلى قطاع التجارة الإلكترونية في الكويت باعتباره قطاعاً في طور النمو. فمن العوائق المهمة التي تعرقل نمو التجارة الإلكترونية في المنطقة مدى القلق على أمن البيانات والخصوصية، وصعوبة دمجها في النظام القائم، وعدم وجود قانون داعم، علاوة على نقص العمالة الماهرة. لذلك هناك حاجة إلى الارتقاء بالسياسات الحكومية حتى تتبنى نماذج التجارة الإلكترونية فهي خطوات PayPal، وتكامل آليات السداد الرقمية، من قبيل خدمة رئيسية نحو نمو القطاع

من هنا تهدف مذكرة التفاهم المبرمة حول التجارة الإلكترونية إلى تعزيز التعاون في تسهيل التجارة بين البلدين، وتحقيق التنمية المستدامة لهذا

الشكل 2-6: إنفاق الصين ودول مجلس التعاون الخليجي على الأبحاث والتطوير (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)



المصدر: مارمور للأبحاث

بمقدور الكويت أن تبحث في إقامة علاقات وثيقة مع الجامعات الصينية في أنشطة البحث والتطوير. حيث أن تمويل البحث والتطوير مسعى ضروري في إطار استهداف الكويت تنويع صناعاتها. ونجد أن شركة سابك السعودية في علاقة شراكة مع معهد داليان للفيزياء الكيميائية، وهو معهد أبحاث تابع للأكاديمية الصينية للعلوم ومؤسسة البترول الوطنية الصينية، للبحث عن محفزات وتطوير تحويل الميثان إلى أوليفينات، ومركبات أروماتية، وهيدروجين. حيث يعتبر قطاع البتروكيماويات بمثابة مجال التنويع الأمثل بعيداً عن قطاع النفط والغاز الذي تعتمد عليه الكويت في الوقت الحالي. وتختلف أسعار النفط وأسعار البتروكيماويات اختلافاً كبيراً، حيث يتنوع نمط المستخدمين النهائيين بين قطاعات البناء والتشييد والرعاية الصحية والإلكترونيات والتعبئة والتغليف

ويبلغ حجم الاستثمار الصيني في الطاقة المتجددة 102.9 مليار دولار أمريكي أو ما يمثل 36% من إجمالي الاستثمار العالمي في هذا المجال. وبينما تتطلع الكويت إلى تنويع اقتصادها في قطاعات أخرى غير النفط، فإن تطوير الصناعات في البلاد بمثابة تغيير جذري يستلزم تطوير مهارات ومستوى تعليم الشباب الكويتي. ويبلغ عدد سكان الصين 1.4 مليار نسمة، لذا يكون من المفيد لدولة الكويت أن تدرس اتجاهات توليد الطاقة واستهلاكها في الصين. ومع تحرك الصين نحو الطاقة المتجددة، تنخفض وحدة تكلفة توليد الكهرباء. ويمكن للكويت أن تستفيد من هذه الخطوة، خاصة وأنها تبني رؤية طموحة تتمثل في توليد 15% من إجمالي احتياجاتها من الطاقة بحلول العام 2030. وهنا قد تكون الخبرات الصينية في تنفيذ مثل تلك المشاريع في زمن قياسي أداة مناسبة تعوّل عليها الكويت في تحقيق رؤيتها

تهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت للاستفادة من الاتفاقية

بالركب. على أن هناك في الوقت الحالي معوقات رئيسية أمام نمو الكيانات الصغيرة والمتوسطة في الكويت، من قبيل إجراءات منح تراخيص الأعمال التجارية والتصاريح، أنظمة العمل، وعدم وضوح اللوائح والسياسات، علاوة على الافتقار إلى العمالة الماهرة. لذلك يعتبر خلق بيئة أعمال مواتية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة أمراً محورياً لتشجيع التنويع الاقتصادي طويل الأجل

في أبريل 2013، أنشأت حكومة دولة الكويت الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهو مؤسسة عامة مستقلة برأس مالي قدره 7 مليار دولار، ويهدف إلى خلق فرص عمل منتجة للمواطنين الكويتيين، زيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد، وزيادة الإيرادات غير النفطية

وأعطى الصندوق الأولوية لأربعة قطاعات فرعية، بهدف الربط بين الشركات الجديدة الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر آلية دعم يقدمها الصندوق

أماً في إعادة تنشيط خطة التنويع الاقتصادي، تحتاج حكومة الكويت إلى تطوير قطاع أعمال قوي يركز على تأسيس الكيانات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتتمتع الكويت ببيئة حيوية تساعد تلك النوعية من المشروعات، ولا سيما في مجالي خدمات التجزئة والخدمات غير المالية، لكن يبقى حجم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً (3%)، وفي المقابل نجد أن الكيانات الصغيرة والمتوسطة تساهم بما متوسطه 50% من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات عالية الدخل وتستحوذ على 46% من إجمالي القوى العاملة. كما أن الحاجة إلى تشجيع الشركات والكيانات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على القطاع التقني تكتسب أهمية قصوى، لما في ذلك من تعزيز للقدرات الابتكارية لدى الدولة. ويمكن للكويت أن تحذو حذو جارتها المملكة العربية السعودية في تأسيس المشاريع الصغيرة والمتوسطة حول القطاعات الصناعية الاستراتيجية الرئيسية، ومنها السيارات وتكنولوجيا الخامات. ومن شأن تبكير البداية تعزيز الابتكار، وكذلك إتاحة الفرصة أمام المصانع الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من الأسواق الإقليمية بايقاع أسرع، قبل أن تبدأ الدول الأخرى في اللحاق

الشكل 1-7: القطاعات الفرعية ذات الأولوية لدى الصندوق الوطني



خلق فرص عمل للمواطنين، والقدرة على أن تكون نواةً لهذه الصناعة في مجلس التعاون الخليجي. لذلك يهدف البروتوكول المتعلق بصناعة الدفاع إلى تعزيز التعاون في شراء ونقل المعدات وقطع الغيار والمواد الخام ذات الصلة بتكنولوجيا وصناعة الأسلحة، والبحث والتطوير المشترك، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني للعتاد العسكري

تحوز الشركات الصينية تقنية متقدمة ومقدرات مالية قوية، وبالتالي هي ذات قدرة تنافسية عالية. وتمتد مذكرة التفاهم المبرمة في مجال التجارة الإلكترونية لتشمل أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار في شركات التكنولوجيا الناشئة. وتعمل الاتفاقية على دعم الشركات الناشئة في قطاع التجارة الإلكترونية، مما يؤدي بدوره إلى بناء علامات تجارية قوية. كما تشمل بنود المذكرة التوسع في أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة خارج حدود البيع والشراء، واستثمار شركات التكنولوجيا الناشئة، وتقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط من خلال التجارة الإلكترونية

لقد أثبتت الصين تقدمها التقني، لا سيما في التجارة الإلكترونية من خلال كيانات عملاقة مثل "علي بابا". ولذلك، تستفيد الكويت من مذكرة التفاهم هذه في شكل تبادل الخبرات وتدريب الكوادر الوطنية عبر ورش العمل المتخصصة

من شأن الأتمتة أن تلعب دوراً حاسماً في خلق بيئة حيوية مواتية للشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في دولة الكويت، حيث أدركت الحكومة قدرة القطاع على خلق فرص العمل للجيل الجديد. ومن الميزات الفريدة التي تمتلكها الكويت فيما يتعلق بالأتمتة أنها لا تمتلك قطاع تصنيع متطورة، ونتيجة لذلك، تنخفض نسبة العمالة التي يتم الاستغناء عنها عند التحول إلى الأتمتة والتشغيل الآلي. وبالتالي تساعد الأتمتة على نحو فاعل في تجاوز النموذج التقليدي للاستعانة بالعمالة، فبدلاً من ذلك تؤدي إلى خلق وظائف راقية ذات رواتب عالية يؤهلها لتكون على قدم المساواة مع نظيرتها في القطاع الحكومي

كما يؤدي تبني الأتمتة في الكويت إلى تقليل اعتماد البلاد على العمالة الأجنبية، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من فاقد احتياطي العملات الأجنبية. كما أنها تفتح الباب أمام فرص تجارية جديدة في المنطقة؛ ومنها صناعات مثل تجميع السيارات والأدوات المنزلية، وحتى المعدات والآلات في مجال الدفاع. حيث تأتي معظم صادرات الدفاع في المنطقة في هيئة وحدات مبنية بالكامل، ويذهب كامل المبلغ الذي يتم إنفاقه من موازنة الدفاع إلى البلد الشريك. وتعد الكويت من الدول صاحبة أعلى معدلات إنفاق على الدفاع للفرد الواحد، ومن شأن استثمار جزء من إنفاقها في مجال الدفاع في إنشاء مركز تجميع آلي أن يكون له فوائد متعددة؛ ومنها

الخاتمة

تأتي الاتفاقيات المبرمة بين دولتي الكويت والصين في يوليو 2018 بمثابة خطوة كبيرة في طريق البلاد نحو تنويع الاقتصاد وتمهيد السبل أمام التنمية الاقتصادية المستدامة. ومن المتوقع أن تغطي الاتفاقيات مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. وينخرط البلدان في جولات مشاور وتنسيق مشترك بشأن القضايا الإقليمية والدولية، إلى جانب تعزيز التعاون الاستراتيجي في مبادرة "حزام واحد.. طريق واحد"، مما يتماشى مع رؤية الكويت 2035 وتتطلع الكويت إلى نقل تجربة الصين في الارتقاء بقطاع الخدمات، من أجل تحقيق غاية تنويع الاقتصاد وحتى لا يكون الاعتماد كبيراً على الموارد النفطية. حيث تتماشى زيادة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي مع هدف الكويت المتمثل في التنويع وخلق فرص العمل. ومقدور الكويت البدء بالنظر إلى قطاع البتروكيماويات أو أنشطة تكرير النفط وتسويقه ونقله، فهي أنشطة وصناعات تظل قوية الصلة بقطاع النفط ولكنها قادرة على الانتقال والتحول تدريجياً نحو مجالات أخرى، مثل التكنولوجيا المالية ومجالات أخرى. كما أن القطاعات غير النفطية، مثل القطاعات الخدمية أو قطاع الخدمات المالية، أكثر اعتماداً على العامل البشري، مقارنة بالاعتماد على رأس المال، من هنا كانت الحاجة الحتمية إلى الارتقاء بتعليم القوى العاملة وتحسين جودتها وفق المعايير الدولية. والتكنولوجيا مجال واعد بدوره، ونشهد بالفعل قصص نجاح في مجال التجارة الإلكترونية في الكويت



ملحق (1): الاستثمارات الصينية في دولة الكويت - حسب القطاعات

العام	الشركة الصينية	حجم الاستثمار بالمليون دولار	الجهة الكويتية	القطاع
2007	الصين الحكومية المحدودة لهندسة الإنشاءات	\$430		العقارات
2007	إنشاءات الاتصالات الصينية المحدودة	\$410		الشحن
2009	سينوبك	\$230	النفط الكويتية	الطاقة
2009	سينوبك	\$160		الطاقة
2010	الصناعات المعدنية الصينية	\$570	ماك غروب	العقارات
2011	الصناعات المعدنية الصينية	\$260	KAK	التعليم
2012	الصينية لإنشاءات الطاقة	\$210		العقارات
2014	تشينوماك	\$100	البترو الوطنية	الطاقة
2015	الصين الحكومية المحدودة لهندسة الإنشاءات	\$460		
2015	الصينية لإنشاءات الطاقة	\$210		الطاقة
2015	سينوبك	\$1700	البترو الوطنية	الطاقة
2015	الصينية لإنشاءات الطاقة	\$110	البترو الوطنية	النقل

ملحق (1): الاستثمارات الصينية في دولة الكويت - حسب القطاعات

القطاع	الجهة الكويتية	حجم الاستثمار بالمليون دولار	الشركة الصينية	العام
أخرى	جامعه الكويت	\$580	الصين الحكومية المحدودة لهندسة الإنشاءات	2016
النقل		\$200	الصين لهندسة السكك الحديدية	2016
النقل		\$310	مينميتالز	2016
الصحة	ضمان	\$530	مينميتالز	2016
العقارات		\$710	الصينية لإنشاءات الطاقة	2017
أخرى		\$120	الصين الحكومية المحدودة لهندسة الإنشاءات	2017
النقل		\$500	مينميتالز	2017
العقارات		\$220	تشينو غريت وول	2018
الطاقة	بتروفاك	\$140	سينوبك	2018